القضية السورية وستراتيجية القوى الفاعلة (2)

طالب قاسم الشمري
بغداد

روسيا

وقفت روسيا سدا منيعا في وجه اميركا وفرنسا وبريطانيا وتركيا والسعودية وقطر بدخولها سوريا بطلب من حكومتها الشرعية من اجل تحقيق التوازن ودفاعا عن مصالحها ايضا، بعد ان باشرت بتحديث وتطوير قدرات الجيش العربي السوري وقدمت له كل التجهيزات ومدته بكل الخبرات والمعلومات واقترن ذلك بنتشر 164الف جندي روسي على الاراضي السورية يشاركون في تقديم المشورة لعمليات لوجستية ضخمة للقوات السورية، وبعد معركة الغوطة قامت بسحب قسم منهم وابقت على القسم الاخر، وتمت عملية السحب هذه ضمن خطط وبرامج وحسابات تمكنها من اعادة الجنود المسحوبين الى سوريا عند الحاجة وخلال ساعات، والدور الروسي الفعال يختلف عن كل ادوار الدول الاخرى التي ساهمت بشكل عملي في دعم الشرعية السورية . من هنا يبدو الدور الاميركي مثالاً واضحاً على السيطرة، خاصة بعد احتلال العراق، وتدميره ليبيا وتونس واليمن عن طريق الانظمة المتحالف معها، والحقيقة ان السياسة الاميركية السيئة وصراعاتها الدولية ترفضها روسيا والصين، كونها تقاتل بزعانفها في المنطقة بشكل عام وسوريا بشكل خاص، والحديث يدور بأن المعارك التي قربت نهايتها مع الزعانف الاميركية ويراد لها ان تبدا مع الاصلاء اميركا واسرائيل والسعودية ، فيما روسيا اليوم تتمدد في المنطقة بشكل متوازن في سلوكها وقراراتها وتنتصر في تحقيق اهدافها بعقلانية ولديها كل المعلومات الاستخباراتية بشأن كل التحركات الإسرائيلية والاميركية، وهي ترد على اي عدوان لا سناد الجيش العربي السوري وبشكل غير مباشر من خلال تجهيز الجيش السوري بكل الاحتياجات، وعندما تصاعد التهديد لغزو سوريا والعدوان عليها من خلال الحلف الاميركي البريطاني الفرنسي ومعهم حلفائهم الخليجيين، صرح القادة الروس بأنهم سيردون على اي عدوان على سوريا "لأننا في معاهدة والتزامات مع سوريا" وهذا ايضا ما اكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن هذا الموضوع بقوله "سوف ندافع عن مواقعنا وعن حلفائنا" وهو جاد فيما يقول، وبالفعل تمكنت روسيا من حماية العاصمة دمشق من كل التهديدات وانهت كل السيناريوهات التي كانت تهدد بسقوط دمشق وفي احلك الاوقات واشدها واكثرها خطورة وصعوبة، والرد الاميركي جاء خجولا امام الموقف الروسي ووجوده في المنطقة، وهذا ما تدركه تل ابيب وواشنطن وحلفائهم، وعلى الرغم من كل الاوضاع السياسية والعسكرية مازالت هناك تفاهمات بين اسرائيل وروسيا وبشكل مستمر بشأن خفض التصعيد رغم تأكيدات موسكو التي تقول فيها نحن عازمون على بناء دولة سورية قوية وحديثة ذات سيادة، وتلميحاتها لإسرائيل بقولها "لقد ضقنا ذرعا بكم".ولهذا واجهت موسكو مساعاً واشنطن الكبيرة في افتعال الدسائس والمكائد، وجاءت المحاولات الغربية نشطة وقوية في المشاركة للترويج لهذه الدسائس والمواقف الكيدية ضد روسيا، ومثال ذلك دور بريطانيا في محاولة اتهام روسيا بقضية العميل الروسي والضغط الذي حدث على روسيا بسحب سفراء ودبلوماسيين اميركان ومن دول الاتحاد الاوربي من موسكو ، ولكن دون جدوى بعد ان فشلت كل هذه الفعاليات والحملات الدعائية.

تركيا

وقعت تركيا في المحظور بعد اقتناعها بشكل قطعي بالعمل على اسقاط النظام في سوريا ورحيل الرئيس السوري بشار الاسد، وسارعت تتصدر الموقف في دعم المسلحين في سوريا والوافدين من كل دول المنطقة والعالم وبنت خططها السياسية والعسكرية والاستراتيجية في التعامل مع الدولة السورية على هذا الاساس منطلقة من ان رحيل الاسد لن يستغرق اكثر من اسابيع. وعلى هذا الاساس اتخذت تركيا قراراتها السود حيال الملف السوري بعد ان كانت العلاقة بين الرئيس بشار الاسد والرئيس أردوغان اكثر من علاقة بين رئيسي دولتين جارتين، بل علاقة تعدت كل الحدود وصولا الى اواصر عائلية متميزة، حيث زار الاسد تركيا العام 2004 وهي الزيارة الاولى لرئيس سوري بعد ان ادى أردوغان دورا مميزا لتحقيق السلام وتقريب وجهات النظر بين سوريا واسرائيل بشكل واضح وملموس لتحقيق نتائج واضحة على مستوى اعادة الاراضي السورية المحتلة والقضية الفلسطينية بشكل عام، واتذكر يومها كتبت مقال مطول في صحيفة الزمان جاء بعنوان "قطار السلام السوري الاسرائيلي الى اين؟ "، لكن الانتكاسة في هذه العلاقات جاءت نتيجة الأطماع التركية لاداء دور اكبر في الاقليم ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام خاصة بعد احداث ما يسمى (بالربيع العربي) وتدخلت تركيا في سوريا من هذا الباب وابواب اخرى بشكل واسع وبلا تحفظ لكن سرعان مما تغيرت الظروف وتغيرت معها المواقف السياسية التركية ونوعيتها وانتقلت تركيا العام 2015 من باب الدعم المفتوح للمسلحين الى سياسة الدعم المحدود وبدأت تنظر وتشارك الاخرين وتتحدث عن الحلول السياسية في سوريا متجاوزة مرحلة تحدياتها وشعاراتها لإسقاط النظام السوري ورحيل الاسد، بعد ان شعرت تركيا بفشلها الفادح الذي انعكس سلبا على اوضاعها الداخلية سياسيا واقتصاديا وإقليميا لكن سقوط بعض رؤوس الأنظمة في المنطقة شجع تركيا ودفعها الى منزلق لم تحسب حسابته بدقه خاصة بعد مقتل القذافي وهروب بن علي والإطاحة بحسني مبارك.. احداث دفعت تركيا الى ان ترمي بثقلها ضد سوريا والرئيس الاسد على وجه الخصوص بعد ان انقلبت علاقة الصداقة والمحبة بين الرئيسين الى كره غير معهود.

إن التغيير الذي طرأ قد غير مسار الاحداث وتحول الاوضاع في سوريا الى فوضى وسفك دماء وتدمير يراد من خلاله احراق المنطقة برمتها، وتركيا متورطة بكل هذه الاوضاع في سوريا وبثقل سياسي عسكري ولوجستي كلفها الكثير وعلى كل المستويات، لكن سرعان ما شعرت تركيا بحقيقة عمق الخطر بعد دخول روسيا وايران محور المقاومة بالكامل على خط الدفاع عن سوريا والتضامن مع دولتها الشرعية، وهي احداث جعلت تركيا تتحدث وتصرح وتميل للحلول الدبلوماسية، عندها حرك اردوغان وزير خارجيته احمد داود اغلو للعمل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الجديدة لتركيا وتوجيه البوصلة صوب الحلول السياسية. إنَّ الهدف من كل هذه التقلبات والتحركات كان في ان تحقق وتحصل تركيا على موقع اقليمي قوي ومتميز بكل الطرق والوسائل المتاحة ومن ضمنها السياسة الناعمة التي اتخذتها تركيا من الجوانب الاقتصادية كوسيلة لتحقيق ذلك، لكن بعد دخول الارهاب سوريا فتح ابواب جديده للتصورات التركية كما اسلفنا فتصوراتها لسقوط (النظام في سوريا) سوف يكسبها نفوذ اوسع واكبر لتنفيذ مشروعها في الحصول على دور اقليمي متميز وكبير. وبحكم ان الحدود التركية مع الدولة السورية يزيد على 911 كيلو متراً، وان اي خلل في سوريا سوف ينعكس عليها اي على تركيا وعلى كافة الصعد، لكن تركيا لم تحسب حساباتها بدقة فانزلقت في سوريا عسكريا بدل المحافظة على الهدوء والعمل بروية وحذر والابتعاد عن المشاركة في الفوضى، بعد ان غرتها وشجعتها المواقف السياسية الاميركية والسعودية والقطرية، وهي محاور وانظمة تتقاطع مع ايران، بعد ان رأت تركيا صورة الامور بالمقلوب بان كل مواقفها من سوريا سيعود عليها بالأمن والسلام والمردودات الاقتصادية و السيطرة على مواقع اقليمية مهمة ومتميزة تعود عليها بالفائدة، يومها وجدت تركيا في الارهاب فرصة ومارست سياسة الباب المفتوح حيال دعم المسلحين السوريين وفتح مكاتب لقياداتهم السياسية المعارضين للنظام في سوريا، كما نصبت المخيمات للاجئين السوريين، وتعاونت مع ما يسمى بالإئتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، وكل هذا بدعم قوي وبإشراف من قبل الاجهزة الامنية التركية التي شاركت بقوتها الميدانية لاستقبال المنظمات الارهابية المعادية لسوريا اضف لذلك منع تركيا لمرور الطائرات المتوجة الى سوريا عبر أجوائها ومنها الطائرات القادمة من موسكو الى سوريا. ومعنى ذلك فرض حصار تركي حاد وقوي على سوريا فضلا عن الدور الذي لعبته قطر والسعودية بالضغط على الجامعة العربية لا صدار قرارات تقضي بفرض حصار قاسٍ على الدولة السورية وشعبها وهذه القرارات غير المسبوقة والصادر من الجامعة العربية شجع تركيا وضاعف جهودها وهجومها ونشاطها بحماسة للتحرك ضد سوريا و شخص الرئيس بشار الاسد، وعادت لإشعال النيران وتوسيع مساحات لهيبها خاصة بعد تأييد واشنطن للعقوبات التي اتخذتها الجامعة العربية وهي عقوبات كان لواشنطن الدور الرئيسي في اتخاذها، ونفذت بحقد وكراهية من قبل السعودية وبامتياز بطولي قطري، وعلى هذا الاساس عادت تركيا واتخذت قرارات جديدة شملت تجميد ممتلكات المقربين من الرئيس بشار الاسد ومنعهم من دخول تركيا وكذلك التجار ورجال الاعمال السوريين الذين اتخذوا موقفا وطنيا من الارهاب والمتطرفين والمسلحين، قرارات هدفها النيل من الشرعية السورية ومحاولة اضعفها امام الارهاب. ان ما اقدمت عليه تركيا كلف اقتصادها اثمان باهضة بعد تعرضت الى ضربة خسر من خلالها رجال الاعمال الاتراك الكثير من استثماراتهم في سوريا فضلا عن الدمار الذي لحق بمدن تركيا الحدودية مع سوريا، كل هذه دفع بتركيا للبحث عن مصادر واسواق جديدة في الشرق الاوسط ودول الجوار لتعويض ما خسرته في سوريا، امام ذلك صمدت سوريا ولم تذعن للقرارات التي اتخذتها تركيا بحقها وواجهتها بكل قوة وبمعنويات عالية مدعومة من دول محور المقاومة بعد ان اسقطت القوة الروسية الإيرانية احلام أردوغان، وبدأ التعب والعناء على تركيا مستغيثة بالناتو لينصب لها منظومة دفاعات جوية تحميها من اي هجمات معادية، والحقيقة لم يدعم الغرب والخليج تركيا كما كانت تحلم ويومها جاء الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا كالكابوس المدمر على أردوغان، ليعقد الاوضاع في الداخل ويغير قناعات وشعور أردوغان بان الدولة والشرعية في سوريا في قوة متزايدة، على العكس من انحسار وتراجع قوة تركيا في السيطرة على الاوضاع في سوريا ما دفع بتركيا وحلفائها العام 2014 بالذهاب الى انشاء تحالف دولي لا سقاط الدولة السورية وازاحة الرئيس بشار الاسد، ولكن لم تجري الرياح بما تشتهي السفن فدبت الخلافات في الداخل التركي مع جماعة فتح الله غولن والذي انعكس بسرعة على الاوضاع الأمنية والسياسية والاقتصاد التركي. كما اندلعت الخلافات بين اعضاء حزب العدالة نفسه هذه المرة بسبب تدخل اردوغان بلا تحفظ في سوريا. من هنا شعر اردوغان بالخطر وضغط يومها على البرلمان لاستحصال موافقه على دخول الجيش التركي الاراضي السورية بحجة محاربة الارهاب وطرد داعش وبحجة حماية المدن التركية الحدودية، علما ان كل السهام والتهم الموجهة لتركيا بدعمها وتعاونها مع الارهاب، وبعد قرار البرلمان اصبحت التدخلات العسكرية لتركيا في سوريا مباشرة وواضحة لكن كل هذه الاوضاع والمواقف التركية تغيرت بـ180 درجة بانطلاق التدخل العسكري الروسي المباشر والحاد في سوريا لتنقلب المعادلة والطاولة على الجميع، فتوقف الدور التركي بحذر وسقط حلم اردوغان برحيل النظام السوري والرئيس بشار الاسد عن السلطة، وبدأت تفقد شيئاً من علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع روسيا بسبب تدخلاتها في سوريا بعد دخول موسكو قلب الحدث. في هذه الفترة قد بدأت انقرة بدفع حساب دعمها وتعاونها مع الارهاب والمنظمات المسلحة والحاق الدمار بالشعب السوري وثرواته القومية وبناه التحتية والمشاركة في تشريده، ومن هنا بدت تشعر انقرة بعزلتها وفشلها خاصة العام 2016 اذ لم تصبح مؤثرة كما بدأت ما دفعها لقبول الحلول السياسية ومشاركتها روسيا وايران لذلك، اعقبه اعلان رئيس وزراء تركيا بن علي يلدرم برغبة تركيا لتطوير علاقاتها مع سوريا ضمن مبادئ تحسين علاقات حسن الجوار ثم تبعتها عمليات درع الفرات بالتنسيق مع روسيا ودخول مشروع التعاون والمصالحة مع روسيا والانضمام للواء الروسي على الرغم مما تعرض له الطرفان الروسي والتركي من توتر كبير في العلاقات الثنائية وكلها باءت بالفشل امام التفهم التركي الروسي رغم الاحداث الجسام والصعبة التي اصابت الطرفين من اجل تحقيق انفصام التعاون بين روسيا وتركيا، وبهذه العلاقات مع روسيا قامت تركيا بتطهير المدن الحدودية التركية السورية بالكامل وتأمينها مما ساعد على حماية الداخل التركي وبعض المدن التركية التي باتت تشهد التفجيرات والاوضاع الأمنية القلقة والمرتبكة، لكن انقرة تمكنت الدخول من اوسع الابواب في اطار المصالح المشتركة بينها وبين روسيا وايران من اجل محاربة عصابات داعش والتخلص من الارهاب على الرغم من التحركات التركية في شمال وجنوب سوريا والذي ازعج الروس والإيرانيين. ما حدث في (منبج) ومحاولات تركيا اللعب على حبال السياسة في تفاهماتها من خلف الكواليس بتنسيقها مع الولايات المتحدة الاميركية ثم عادت تركيا لتعمل على فض النزاعات بالطرق السلمية والحلول السياسية وحدث هذا بعد ان بدأت سوريا تحقيق علاقات إيجابية جديدة مع بعض دول المنطقة والعالم، ورفعت قسم من الدول ومنها دول اقليميه المقاطعة والحضر عن سوريا، اخرها فتح المعبر الحدودي قبل ايام مع الاردن وجاءت كل هذه التحولات بعد انحسار دور الاخوان المسلمين في سوريا وفشل الجيش الحر وخسارة تركيا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وامنيا وهذه تكاليف باهضة اثقلت كاهل الاتراك، وهي عوامل دقت ناقوس الخطر بوجه انقرة لتصحو من غيبوبتها وتستيقظ من احلامها بعد ان اسهمت بشكل غير مسبوق في تدمير سوريا ارضا وشعبا لكن سرعان ما شعرت تركيا بضياع" الخيط والعصفور" كما يقول المثل الشعبي، من هنا تحركت بقوة لحماية مصالحها القومية بابتعادها عن شعارات اسقاط النظام في سوريا ورحيل الرئيس السوري بشار الاسد. كل هذه المراحل والمحطات الخطيرة التي مرت بها تركيا في سوريا تشرف على نهايتها وتحسم لصالح الشعب السوري وشرعية دولته وكل الارهاب الذي صرفت عليه السعودية وقطر عشرات المليارات من الدولارات. وهكذا بدأت تسعى تركيا لأن تظهر بمظهر حمامة السلام في ادلب ليس من اجل سوريا والسوريين وحقن دماء الناس، بل من اجل خمسة عشر الف مقاتل من الرعايا الاتراك ضمن المسلحين والمنظمات الإرهابية في ادلب، ما دفعها للعمل بحماسة لحل الازمة والا قرار بأن تحرير ادلب يتخذه من الدولة السورية وحلفائها في محور المقاومة، ما دفع بأردوغان الى الجلوس مع الرئيس الروسي بوتين لمناقشة وقف الهجوم على ادلب والعمل على بناء منطقة عازلة تتجمع فيها المنظمات الإرهابية وكل المسلحين وتنتهي في نهاية شهر تشرين الاول، وتعهد أردوغان بذلك، لكن على ما يبدو من تصريحات المسلحين والقيادات الإرهابية للعديد من الفصائل التي لا ترغب بتسليم اسلحتهم الثقيلة والمطالبة بأبعاد روسيا عن المنطقة العازلة، والاتفاق ضمن السقف الزمني الذي اعلن عنه للتنفيذ وتجاوز هذا السقف يعني بدء حرب تحرير ادلب بقوة السلاح وحسب الاستراتيجية العسكرية للجيش العربي السوري ومحور المقاومة، واليوم انقرة امام حرج شديد بسبب هذه التصريحات التي يطلقها رؤوس الارهاب في ادلب وهي امام تعهداتها في انهاء المنطقة العازلة وعلى اساس متفق عليه بين الرئيسين بوتين وأردوغان في سوتشي.

يتبع

> **ولهذا واجهت موسكو مساعي واشنطن الكبيرة في افتعال الدسائس والمكائد، وجاءت المحاولات الغربية نشطة وقوية في المشاركة للترويج لهذه الدسائس والمواقف الكيدية ضد روسيا، ومثال ذلك دور بريطانيا في محاولة اتهام روسيا بقضية العميل الروسي والضغط الذي حدث على روسيا بسحب سفراء ودبلوماسيين اميركان ومن دول الاتحاد الاوربي من موسكو، ولكن دون جدوى بعد ان فشلت كل هذه الفعاليات والحملات الدعائية.**

هل تؤثر العقوبات الأمريكية ضد إيران على العراق ؟

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

أدى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الايراني ومن ثم اعادة فرض العقوبات على ايران الى احداث زلزال للاقتصاد العالمي حيث ستكون له الكثير من التداعيات حسب المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الدول والشركات المتعاونة مع ايران،وقد وضعت الولايات المتحدة نفسها في مكانة شرطي اقتصادي للعالم ،وكثيرا ما تلجأ هذه الدولة الى معاقبة الدول التي لا تسير على نهجها مستخدمة الأساليب العسكرية والاقتصادية في محاولة لتركيع هذه الدول للسير وفق ما ترسمه الادارة الأمريكية لهذا البلد او ذاك متجاهلة الأمم المتحدة ومواثيقها خاصة وان الولايات المتحدة تساهم بمبلغ كبير في تمويل الأمم المتحدة ومنظماتها وان كثير من هذه المنظمات تقع مقراتها في امريكا الأمر الذي تغض فيه الأمم المتحدة الطرف عن تصرفات الشرطي الأمريكي . علما ان العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على الدول تستند الى الفصل السابع من ميثاقها وبناء على موافقة مجلس الأمن الدولي كون الدولة التي يتم وضعها ضمن الفصل السابع تشكل تهديدا على السلم والأمن الدوليين. وفي حالة ايران نجد ان الولايات المتحدة قد تجاهلت الأمم المتحدة ومواثيقها وتجاهلت مجلس الأمن الدولي وتخطت الغطاء الشرعي الدولي مقررة فرض العقوبات الاقتصادية على ايران بحجة انها ترعى الإرهاب الدولي اضافة الى امتلاكها للسلاح النووي،في حين ان ايران قد وقعت في عهد الرئيس الأمريكي اوباما اتفاقا مع مجموعة (1 +5) فيما يتعلق بفتح منشآتها النووية واخضاعها للمراقبة مع موافقة المجموعة على مضي ايران في تخصيب اليورانيوم بنسبة معينة وافق عليها المجتمعون وقد عد ذلك اوباما انتصارا له . ان مثل هذه العقوبات ستكون ضد الشعوب وليس ضد الانظمة ولها اثار سلبية انسانية واجتماعية واقتصادية كبيرة تزيد من معاناة الشعوب وتهدد نسيج المجتمع كما حصل ذلك في العراق في تسعينيات القرن الماضي .

حيز التنفيذ

حسب وزارة الخزانة الأمريكية ستدخل العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ على مرحلتين،المرحلة الاولى بعد انقضاء 90 يوما حيث سيتم فيها فرض قيود على التعاملات : (بيع الدولار لإيران،شراء الذهب والمعادن النفيسة الاخرى من ايران ،شراء الصلب والالمنيوم ،الاستثمار في السندات الايرانية ،قطاع السيارات الايراني وصفقات شركات صناعة السيارات الايرانية ،التعامل الكبير بالعملة الايرانية (الريال) ،تجارة السجاد والمواد الغذائية الايرانية)، كما سيتم سحب تراخيص التصدير من شركات الطيران المدني بما فيها (بوينغ وايرباص).

اما المرحلة الثانية من العقوبات فتبدأ بعد انقضاء 180 يوما وقد بدأ سريانها في مطلع شهر تشرين الثاني 2018 وسيتم خلالها توسيع فرض القيود على كل من الموانئ الايرانية وسفنها ومصانع السفن والتحويلات المالية بين المؤسسات المالية الاجنبية والبنك المركزي الايراني وخدمات الاكتتاب والتأمين واعادة التأمين والتعاملات المتعلقة بالأنشطة النفطية ومن المحتمل ان تفرض عقوبات اضافية على ايران ،كما ستستأنف الولايات المتحدة جهودها للحد من صادرات النفط الايرانية وفرض قيود دولية على شراء النفط والمشتقات النفطية والبتروكيمياويات من ايران كما ستضاف اسماء اكثر من 700 أسم من الايرانيين والشركات الايرانية الى القائمة السوداء.

هل سيكون للعقوبات الأمريكية على ايران تداعياتها وآثارها السلبية على العراق والمنطقة؟

وماذا يستفيد العراق من مقاطعة ايران اقتصاديا ؟

وايهما اكثر ضررا على العراق تطبيق العقوبات ام عدم تطبيقها؟

اسئلة كثيرة تطرح نفسها عن آثار العقوبات الأمريكية ضد ايران على العراق .والعراق حتما لن يستفيد من المقاطعة الاقتصادية لإيران حيث يبلغ التبادل التجاري بين البلدين نحو 18مليار دولار سنويا قابل للزيادة في السنوات المقبلة . وان اغلب استيرادات العراق من مختلف المواد الزراعية والصناعية يأتي عن طريق ايران. وفي حالة المقاطعة سيتعرض السوق العراقية الى هزة كبيرة .

ان فرض العقوبات على ايران والتشدد فيها سيضطرها الى اللجوء الى العراق والدول المجاورة لها والتي ستكون المتنفس الوحيد للاقتصاد الايراني عندها سيتضرر الاقتصاد العراقي وستغزو البضائع الايرانية المختلفة السوق العراقية في ظل عدم قدرة المنتج الوطني على المواجهة والمنافسة لضعفه اصلا ،كما ستلجأ ايران الى شراء العملة الصعبة من البنك المركزي العراقي لتسريبها الى ايران خاصة في ظل عدم سيطرة البنك المركزي العراقي على عمليات البيع والشراء في مزاد العملة ،كما سيشمل التأثير السلبي للعقوبات السياحة الدينية التي تعتمد بنسبة كبيرة على السياح الايرانيين ،وسيتحول العراق الى ساحة نزاع بين ايران والولايات المتحدة.

ان فرض العقوبات الاقتصادية على ايران سيؤثر كثيرا على العراق من ناحية واردات السياحة الايرانية التي ستنخفض كثيرا وسيزيد ذلك من ركود الأسواق والفنادق العراقية وخاصة في المناطق الدينية في كربلاء والنجف وسامراء وبغداد وغيرها والتي تعتمد بنسبة كبيرة على الزوار الايرانيين .

لقد اوقفت عدد من البنوك وكبريات شركات الصيرفة التحويلات المصرفية مع المصارف الايرانية ،فالعراق رئة ايران التجارية وتحتل ايران المركز الأول بين سائر شركاء العراق التجاريين .

وسيدخل العراق في دوامة فوضى جديدة بسبب الارتباط الوثيق لبعض القوى السياسية في بغداد مع طهران حيث عبرت اطراف عراقية موالية لإيران عن رفضها للعقوبات المفروضة على طهران مطالبة الحكومة العراقية برد الجميل لإيران وهددت ميليشيا (سيد الشهداء) بكسر الحصار المفروض على ايران حيث رفضت العقوبات على ايران . كما هددت ايضا ميليشيا النجباء بضرب المصالح الأمريكية في العراق. ومن خلال حلفاء ايران في العراق ستعمد ايران الى مزيد من الاستثمار واستغلال الاقتصاد العراقي وسيكون العراق المتضرر الأكبر بعد ايران من العقوبات الأمريكية كما سيشهد الوضع السياسي في العراق مزيدا من التعقيد بسبب وجود قوى داخلية موالية لإيران وخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية ولا يمكن السيطرة عليها اضافة الى التدخل الايراني في الشأن السياسي العراقي والدور الذي تلعبه بهدف تشكيل الحكومة المقبلة ولملمة البيت الشيعي الموالي لإيران .

يعد العراق الشريك التجاري الأول لإيران ولكن بصورة غير متكافئة حيث يميل الميزان التجاري لصالح ايران فكل المنتجات الايرانية تقريبا معروضة في السوق العراقية بما فيها المواد المخدرة التي يتم تهريبها الى داخل العراق . كما وصلت الهيمنة الاقتصادية الايرانية الى القطاع المصرفي العراقي حيث سمح العراق لإيران وحدها بإنشاء بنك ذي ملكية ايرانية وبنسبة 100% ،بينما يجب ان يكون رأس مال البنوك الاخرى عراقيا او شريكا عراقيا على الأقل وهذه احد الطرق التي تستعملها ايران لتجنب العقوبات الأمريكية التي تسببت في معاناة كبيرة للجهاز المصرفي الايراني. كما ستعمل ايران على زيادة كمية الصادرات الى العراق من اجل تعويض ما ستفقده من الأسواق الاخرى .

مصارف ايرانية

تمتلك ايران نحو (11) مصرفا تعمل في العراق بشكل مستقل فيما اشترت مصارف ايرانية حصة ستة مصارف عراقية اخرى. وتشير التقارير الصحفية الى ان البنوك الايرانية في العراق تمارس انشطتها المصرفية دون رقابة حكومية بسبب ضعف اداء وقدرة الجهاز المصرفي العراقي على رصد اتجاهات هذه البنوك التي تحولت الى شركات لتوظيف الأموال بشكل غير مشروع واستثمارها بمشاريع وهمية وتسعى تلك البنوك الى ابتلاع المصارف العراقية وتكريسها لخدمة المشروع الايراني في العراق.

وفيما يتعلق بموقف البنك المركزي العراقي من العقوبات الأمريكية ضد ايران فقد حظر التعامل بالدولار مع المصارف الايرانية . وشملت العقوبات الامريكية بنك البلاد الاسلامي في العراق اذ اتهمته وزارة الخزانة الامريكية بتحويل ملايين الدولارات الى (حزب الله) اللبناني ،ويلاحق البنك الفيدرالي الأمريكي خمسة مصارف عراقية جديدة، اضافة الى مصرف البلاد الاسلامي والتي قد تخضع لنفس العقوبات التي فرضت على مصرف البلاد بسبب علاقتها او استغلالها من قبل ايران في التحويلات المالية .

وسبق ان وضعت الولايات المتحدة بنك (ايلاف) الاسلامي العراقي على القائمة السوداء .

بسبب العقوبات الامريكية ضد ايران فقد خسر العراقيون لأكثر من نصف اموالهم المودعة في البنوك الايرانية بسبب تعرض العملة الايرانية الى الانهيار ،وتشترط البنوك الايرانية على العراقيين الذين يملكون مبالغ مالية بالدولار الامريكي الى تحويلها الى الريال الايراني وايداعها بهذا النوع من الفئات النقدية وتشترط عدم المطالبة بسحب المبلغ الا بعد مرور سنة واحدة على تاريخ الايداع وبالريال الايراني ايضا ،وفرضت ايران قيودا صارمة على عمليات السحب وقيدتها بما يعادل (200) دولار في اليوم.

وبهذا فقد تعرض كثير من التجار العراقيين والمواطنين الذين لديهم ودائع في البنوك الايرانية الى خسائر فادحة حيث تحولت البنوك الايرانية الى (سامكو) لنهب اموال العراقيين والتي جذبتهم برفع سعر الفائدة في ظل تفرج الحكومة العراقية وعدم تحذيرها العراقيين من مغبة ايداع اموالهم في البنوك الايرانية .

تأثير عقوبات

يرى بعض المحللين الاقتصاديين بأنه لا يوجد تأثير للعقوبات الامريكية ضد طهران على الاقتصاد العراقي وانما لها تأثير فقط على الاقتصاد الايراني اذ ان العلاقات الاقتصادية بين امريكا وايران محدودة جدا ومعظم صادرات ايران تتجه نحو الشرق وليس نحو الغرب.

وهذا رأي غير دقيق حيث ان امريكا التي فرضت نفسها شرطيا اقتصاديا عالميا قد هددت الدول والشركات التي تتعامل مع ايران ولا تلتزم بعقوباتها ستفرض عليها العقوبات ولذلك انسحبت كثير من الشركات التي لها مشاريع داخل ايران من العمل فيها.ان العقوبات الامريكية ضد ايران سيكون لها تأثير قاسٍ على الاقتصاد العراقي اذ انَّ السوق العراقية تستهلك بشكل واسع سلعا ايرانية مختلفة من مواد زراعية وسيارات وقطع غيارات ومواد غذائية ومواد بناء وغير ذلك وان فقدانها من السوق العراقية سيسبب ازمة وارتفاع الأسعار،اضافة الى ذلك سيخسر العراف نحو مليونين الى ثلاثة ملايين سائح للسياحة الدينية سنويا حيث يدفع كل سائح ايراني (40) دولارا كرسوم مقابل الحصول على تصريح لدخول العراق .

وستؤدي العقوبات الى ركود حاد عند تطبيقها . ومن اثار العقوبات انها ستؤدي الى انتعاش السوق السوداء والتهريب من منافذ غير رسمية عبر الحدود العراقية الايرانية التي تمتد لأكثر من (1000) كيلومتر، كما ان تشديد الحصار الامريكي على ايران سيؤدي الى نزوح اليد العاملة الايرانية الى اقليم كردستان وباقي مناطق العراق مما سيسبب منافسة لليد العاملة العراقية التي هي اصلا تعاني البطالة .

وبهذا الصدد اعلن رئيس الوزراء العراقي رفضه للعقوبات ضد ايران معتبرا اياها خطأ جوهريا واستراتيجيا ولكن بغداد ستلتزم بها حماية للشعب العراقي مبينا ان العراق ضد العقوبات الدولية في المطلق.لقد فرضت الولايات المتحدة عقوباتها ضد ايران من طرف واحد ومن دون غطاء شرعي دولي في سياق نهج التصعيد في العلاقة مع ايران وان مثل هذه العقوبات هي ضد الشعوب والتي تزيد من معاناتها وتهدد نسيج المجتمع بينما ينبغي ان تكون العلاقات بين دول العالم المختلفة علاقات متكافئة من دون حروب وعقوبات اقتصادية وحصار .